

تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقراءها للاطلاع ، كما تتيح المجال للباحثين والمحليين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

# ستيني في العراق

## الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف / بول بريمر  
ترجمة / د. عابد اسماعيل

(الحلقة الرابعة عشرة)

في الساعة العاشرة والنصف ، ٢٦ أيار ، استقبلت أول وفد من مجلس الشيوخ. كان يتألف الوفد دونكان هنتر ، عضو الحزب الجمهوري من كاليفورنيا ، ورئيس لجنة شؤون التسليح في المجلس.



في ذلك الصباح الحار، الممتلئ بالغبار، في بغداد، أرسينا نسقا جديدا لجلسات الاستماع، سوف نلتزم به طوال السنة القادمة. ولأسباب أمنية، كان البنتاغون قد حظر مكوث أي عضو من الكونغرس في بغداد إلى اليوم التالي، ولذلك كانوا يستقلون طائرة (C-130) من الكويت أو الأردن،

ويأتون مباشرة إلى مقرات سلطة التحالف المؤقتة. قدمت للوفد مع الجنرال ريكاردو سانشير، قائد القيادة المشتركة للتحالف، الملتحق حديثاً، وبمشاركة زملائي في سلطة التحالف المؤقتة، موجزاً عن الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية.

كانت هذه الزيارات تتطلب منا جميعاً الكثير. ولكن كان الأعضاء، بالإجمال، ومن كلا الحزبين، يخرجون بانطباعات أفضل عن الحالة على الأرض، مما كانوا يحملونه قبل الوصول. وبالتالي كانت الجهود تؤتي أكلها.

وخلال الأربعة عشر شهراً القادمة، سوف نستضيف ٢٣٩ عضواً من الكونغرس- وهذا رقم قياسي لأي منصب حكومي أمريكي في الشرق الأوسط.

كان الإيقاع الكلي للعمل يرتفع في مقرات سلطة التحالف المؤقتة بارتفاع درجة حرارة الفصل. ذات يوم، في أوائل حزيران، وصلت درجة الحرارة إلى ١٣٨ فهرنهايت، والتي هي، بلا شك، مرتفعة جداً لصبي من نيو إنكلاند. حتى جاء صديق عراقي وحذر، "انتظر حتى يأتي الصيف".

ومع اندعام مكيفات الهواء، في مقرات



والغزل، التي تعمل الآن،" قال المدير معتزلاً.

لوحة معدنية على نول تشير إلى أنه صنع في مدينة شيفيلد البريطانية، عام ١٩٦٣. كانت معظم الآلات مرممة بخطوط متعرجة من لحام القصدير، أو الأسافين المربوطة. غير أن أنظمة التحكم العتيقة لم تكن هي المشكلة الأكبر التي تعاني منها آلات الغزل. كانت المنشأة تصنع منتجات لا يريدها أحد.

"نحن نغزل قطعاً أبيض من نوعية رديئة أو متوسطة." شرح المدير. "الناس يريدون نسيجاً خاصاً صالحاً للشالات والملابس".

"أليس باستطاعتكم أن تشتروا هذا النسيج؟"

هز الرجل كتفيه استهجاناً. "فعلنا ذلك، منذ عدة سنوات. وكنا نبيع منتجاتنا بشكل جيد. لكن الحكومة أصدرت أوامر جديدة".

أجبرتهم وزارة الصناعة، وهي المالك، على الالتزام بخيوط القطن.

والسبب يعود إلى أن حكومة البعث كانت قد بدأت بمشروع قطن في الشمال، ووجدت أن القطن المزروع من نوعية رديئة، وبالتالي، ووفقاً للمنطق الاشتراكي المدمر، فرضت على مصنع الحلة للنسيج شراء القطن، فوق السعر العالمي، وبعقد مدته ثلاث سنوات قادمة. وهكذا

تدهور الوضع، بسبب العمل الخاطئ، وغرق المصنع بالديون، لبنك الدولة، الذي أجبر، بدوره، على تمديد مدة القرض، الذي لا يمكن تسديده أبداً. وكان الخطأ يولد الخطأ.

بدأت أفكر بمصفاة (الدورة)، ومصنع الحلة للغزل، فيما كانت سيارتي تسلك الطريق الشمالية. من وجهة نظر اقتصادية صرف، كان علينا أن نترك هذه المنشآت، الواقعة عن

الأسلاك، والأنابيب، وغيرها من الآلات الإلكترونية.

"وُزعت بنادق كلاشينكوف على عمالي. معاً دافعنا عن المصفاة حتى وصل جنودكم،" قال بفخر. "لم أتم على مدى ثلاثة أيام وليال".

"حين سيطرت الكتيبة المحمولة جواً (١٠١)،" قال غاري شارحا، "بقيت المنشأة سليمة".

"أنت رجل شجاع،" قلت لـدشدار الخشاب.

لكننا كنا نحتاج إلى ما هو أكثر من تلك الشجاعة العنيدة. صناعة النفط هي دم الاقتصاد العراقي. إذا لم يستأنف ضخ النفط، سوف يموت الاقتصاد. يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي في العالم، حوالي ١١٢ مليار برميل. ولكن خلال حكم صدام، عانى إنتاج النفط، مثل الكثير من الصناعات الأخرى، من شح كبير في

الاستثمارات. وصل الإنتاج إلى حوالي ٢,٥ مليون برميل في اليوم، قبيل الحرب. خلال التحرير، توقف الإنتاج تقريبا، لأن العمال كانوا خائفين من ممارسة أعمالهم. لم يكن العراق يصدر أي نفط حين وصلت، وقد عني هذا أن البلاد التي كنت من المفترض أن أديرها، لا تملك عائلات- ولديها الكثير من النفقات.

ثمة مواقع صناعية أخرى، كانت هي الأخرى معطوبة، كما اكتشفت أثناء زيارة لي إلى مصنع (الحلّة) للغزل والنسيج، والذي لم يكن سوى طلل آخر يشهد على سوء إدارة صدام الاقتصادية، وقلة الاستثمار، والنظرية الاشتراكية الاقتصادية، المزهوة بنفسها.

كان النسيج المغزول قدرأ، وطيور السنونو انسلت عبر الشيايبك المحطمة لغرف النسيج المعطلة، وبنبت أعشاشها في السقوف.

"تملك عدداً قليلاً من آلات النول

مكسورة إلى مساحات من الأبراج والأنابيب المتشعبة

والصدئة، "بنى الأمريكيون هذه المنشأة في عام ١٩٥٥،" قال،

"خلال العهد الملكي. لم يستبدل شيء تقريباً. ...

رُميت، نعم، ولكن لا شيء استبدل". ألف وتسع مائة وخمس وخمسون

...خمسون عاماً من الإهمال تقريبا.

أضاف غاري فوغلر، مستشار سلطة التحالف لدى وزارة النفط،

على كلام الخشاب، قائلاً، "يجب دائماً تحسين قدرة المصفاة من أجل أن تظل ساقية للإنتاج. لكن البعثيين لم يستثمروا فيها أي شيء تقريباً، منذ تأميمهم صناعة النفط في العراق".

كانت المنشأة تعمل دون مستوى القدرة والطلب، وهذا يفسر النقص في منتجات المصفاة- بنزين، مازوت، كيروسين- الذي نعانى منه. ويعود الفضل إلى مهارات الخشاب الهندسية الاستثنائية، وعماله العراقيين، في إبقاء الآلات تعمل،

بعد عقود، من انتهاء صلاحيتها. وتتجاوز مهاراتهم الجانب التقني. ابتسم الخشاب وهو يصف الأيام والليالي العصبية، في أواسط نيسان، حين كان اللصوص يتدققون باتجاه المصفاة، يريدون نهب

أشرح نقطة أو فكرة لعراقيين زائرين، أو لعضو كونغرس، أو لأعضاء فريقي.

كانت واحدة من أولوياتنا الاقتصادية هي إعادة ضخ النفط الخام، وإنتاج الوقود من جديد. لكن ذلك كان يمثل تحدياً صعباً.

ذكرتني غرفة التحكم في مصفاة نضط (الدورة) على أطراف بغداد، بغرف القيادة في سفينة الصواريخ الاصطناعية التي كنت أشاهدها وأنا طفل في عروض (فلاش غوردون) التلفزيونية؛ رافعات، صفائح بخارية، أذرع التدوير اليدوية. هذه الغرفة الخائفة كانت تجسد التحديات الاقتصادية التي نواجهها. مدير المصفاة، وهو مهندس قدير، يتحدث بصوت ناعم، اسمه دشار الخشاب، أشار عبر نافذة

التحالف، كان المكان الذي ورثته، في القصر، يشبه الفرن. كانت تهيم على الغرفة طاولة رخامية، مئمة الأضلاع، واطنة جداً- ارتفاعها ارتفاع طاولة القهوة، وربما يبلغ قطرها ثمانية أقدام، حيث يجتمع حولها الضيوف والموظفون، ويجلسون على كراسي مزخرفة، كانت قد تركزت في القصر.

وحيث أن مستشاري أعطوني معلومات واسعة عن المشاكل الاقتصادية المزمنة، بدأت بالتدرج أحفظ بمجموعة لا بأس بها من الخرائط والجدول- خريطة تظهر كل حقول النفط، وأنابيب النفط والوقود، وخريطة عن الشبكة الكهربائية، وأخرى عن نظام السكك الحديدية، وأخرى تظهر المناطق الزراعية الرئيسية، وغالباً ما أنكب على هذه الكومة من الخرائط والجدول لكي

العمل الآن، تغرق. ولكن هذه المنشآت، شغلت أكثر من نصف مليون من العراقيين، وقد ارتفعت الآن نسبة البطالة إلى نسبة ٥٠ بالمئة.

إذا كانت الحرب التي أطاحت بصدام حسين قد أحدثت ضرراً ثانوياً للبنية التحتية في العراق، فإنه لا يمكن قول الشيء نفسه عن حكم البعثيين. إن خمسة وثلاثين عاماً من سوء الإدارة، والنهب العلني، مضافاً إليها عقد كاملاً من العقوبات، قد شلت اقتصاد البلاد. وكان علينا أن نتحرك بسرعة لإعادة الحياة إليه، والبدء بعملية الإصلاح، الطويلة الأمد.

وقبل أن يحطمه صدام، كان اقتصاد العراق من أنجح اقتصاديات المنطقة. كان البلد يكسب ٧٥ مليار دولار في السنة، في أوائل السبعينيات، من عائدات تصدير النفط (سعر الدولار في عام ٢٠٠٣). وقد وصل دخل الفرد السنوي إلى (٧٥٠٠) دولار في عام ١٩٨٠، ناهيك عن نظام تربيوي مجاني، ورعاية صحية تمولها الدولة. كل ذلك جعل العراق بلداً محترماً، يتمتع بدخل متوسط. ولكن عبر السنوات العشرين التي تلت، دمر صدام وعملاؤه الاقتصاد والطبقة الوسطى. لقد بذروا ثروات العراق على الحروب، مثل حمام الدم مع إيران، الذي دام ثمان سنوات، وانفقوا على القصور، مثل ذلك الذي يشبه قلعة بابلية على نهر الفرات.

في أوائل حزيران، لخص كبير مستشارينا الجديد للشؤون الاقتصادية، بيتر مكافرسون، نائب سابق لوزير الخزانة، ومدير

الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي (USAID)، الحاصل على إذن سفر الآن بصفته رئيساً لجامعة ميتشيجان، لخص لنا التحدي بالقول: "نظام الكهرباء هامشي، وغريب، ودون المستوى؛ مخزون الماء، هنا في أكثر مناطق العالم خصوبة، غير مستقر؛ والنظام الصحي هو بمثابة الفضيحة؛ أما نظام المواصلات والاتصالات فهو من الدرجة الرابعة عالمياً. وبالإجمال، فإن البنية التحتية للعراق هي أكثر سوءاً من تلك البلدان التي نجحت بتجاوز المرحلة الانتقالية".

وحيث أن الأخبار السيئة تتراكم، أخبرت كلاي بأننا نواجه أزمة تشبه تلك التي واجهتها أمريكا خلال فترة ما يسمى "الكساد العظيم" في الثلاثينيات.

ذات صباح، دخل بيتر مكنتي، حاملاً بعض الأوراق. كان فريقه قد أمضى عدة أيام يضغط على وزارة المالية للحصول على أرقام الميزانية، وأخيراً حصل على بعض المعلومات المفيدة. أطلعني على وثيقة مطبوعة تظهر بأن البعثيين سخروا لعقود، ثلث دخل البلاد للقطاع العسكري.

إن "النظام" الاقتصادي الذي تبناه حزب البعث يدمج أسوأ ما في الاشتراكية- إيمان طوباوي في التوجيه البيروقراطي للمؤسسات التي تملكها الدولة- والفساد الذي يعتبر خاصية الطغيان. وكانت النتيجة سوءاً

مرعباً ومستمرأ في توزيع الموارد الكبرى للعراق. كان العراق الجديد يحتاج إلى اقتصاد حديث.

يتم